مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الثاني – (2020) 137- 145
المعهد العربي للتخطيط

ندوة إلكترونية حول
" استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) "

فيصل المناور*

ملخص

عقد المعهد العربي للتخطيط ندوة افتراضية بعنوان "استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) على مستوى الدول العربية" وذلك في يوم الأربعاء الموافق 10 يونيو 2020. بحثت الندوة السياسات البديلة التي يمكن أن تخفف من تداعيات الجائحة السلبية، وتساهم في دفع عجلة النشاط الاقتصادي إنتاجاً واستهلاكاً من جديد.

تأتي هذه الندوة في ظل تصاعد المخاوف من كساد عالمي حذَّر منه الأمين العام للأمم المتحدة، مستندًا في تقييمه إلى تقديرات أكبر مؤسستين اقتصاديتين دوليتين. هما: صندوق النقد والبنك الدوليين. جدير بالذكر، أنَّ الانتشار الوبائي لفيروس كورونا كلَّف الاقتصادات الدولية خسائر مباشرة بسبب توقف قطاعات مهمة عن العمل من جهة وتباطؤ قطاعات أخرى من جهة ثانية؛ وبالأخص قطاعات النقل والسياحة والتعليم. كما زاد من تفاقم الوضع الديون العامة التي اضطرت الدول إلى تحمُّلها من أجل تعزيز القطاع الصحي، والحفاظ على مداخيل الموظفين المتوقفين اضطرارياً عن العمل، ولتخفيف أعباء المؤسسات الاقتصادية.

هذا، وناقشت الندوة ثلاثة محاور رئيسية. هي؛ استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا في الدول العربية. وتقييم التوازنات الاقتصادية والمالية والدين العام الحالية في ظل جائحة كورونا، ومناقشة سياسات تحقيق ذلك التوازن، وأخيراً تقييم الآثار السلبية لجائحة كورونا على أسواق العمل العربية واقتراح عدد من السياسات التي تساهم في تعافي أسواق العمل العربية.

* عضو الجهاز الفني – ورئيس لجنة البحوث والنشر في المعهد العربي للتخطيط، البريد الالكتروني: faisal@api.org.kw

وفيما يلي أبرز ما تم تناوله في مختلف محاور الندوة، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا في الدول العربية[1]

توقفت عجلة الاقتصاد العالمي فجأة بفعل جائحة كورونا (COVID-19) وبسرعة مذهلة وعلى نحو لم يعهده العالم. هذا ما دفع الدول لغلق المنشآت الاقتصادية والتجارية والأنشطة الاجتماعية والثقافية وغيرها. وبذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى صياغة حزمة من السياسات الهادفة إلى اعادة تنشيط الاقتصاد وتسريع التعافي ضمن الفكر الكينزي الهادف إلى تحفيز الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمار العام والخاص والاستهلاك الداخلي. ولا بد من الإقرار بأن الحكومات تواجه قرارات صعبة بشأن التدابير المناسبة، فما هي الإجراءات التي يجب فرضها ومتى يتم فكها؟ وأين سيتم إنفاق الأموال؟ وكيف سيتم تمويل هذه الجهود؟ وكيف يمكن أن يكون شكل النمو وسرعته في ضوء اعتبارات الصحة العامة والاعتبارات الاقتصادية الداخلية والخارجية وضعف التنسيق الدولي والاقليمي؟ كذلك يبدو أن المهم بالنسبة للدول العربية، التي سارعت كلها باتخاذ مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية التوسعية لاحتواء الأزمة والسعي لتحفيز النمو وتسريع التعافي الاقتصادي، هو التأكد من ملاءمة وفعالية هذه الإجراءات.

في ضوء عدم صدور بيانات جديدة أو حديثة في أغلب الدول، تحاول هذه المداخلة إلقاء الضوء على بعض القضايا المنهجية الأساسية بالنظر إلى المسار التنموي الموجودة قبل الأزمة وخصائص الاقتصادات العربية لتوجيه سياسات التعافي نحو ما هو أكثر ملاءمة لواقع هذه الدول.

أولاً، يجدر التذكير بأن الأزمة الحالية مركبة، لأنها كانت نتيجة ظهور الفيروس وأسفرت عن اغلاق اقتصادي شبه تام. وهي بذلك تعد الصدمة الأولى (صدمة عرض)، تحولت سريعاً إلى صدمة طلب عندما بدأت الشركات في تسريح العمالة، وتراجع الاستهلاك والاستثمار. وهذه النقطة الأولى تستدعي توجيه السياسات التحفيزية إلى شقي المعادلة (العرض، والطلب).

ثانياً، يجدر التنبه إلى خصائص الاقتصادات العربية قبل الجائحة لتحديد ما هو ملائم أكثر اليوم. نذكر بالأساس درجة الانفتاح العالية للاقتصادات العربية والتي تجعلها عرضة أكثر من غيرها للصدمات الخارجية، حيث تتميز الدول العربية على سبيل المثال بمعدل انفتاح تجاري يصل في المتوسط إلى (90%) من الناتج مقابل (40%) دولياً. وتصل هذه النسبة لنحو (160%) في الامارات والبحرين و(110%) في تونس مقابل أقل من 30% في امريكا والصين والبرازيل. من جهة أخرى، يمثل القطاع السياحي في بعض الدول العربية (10%) من الناتج المحلي الاجمالي، وهو قطاع عالي التأثر بالأزمة الحالية. بالإضافة إلى ذلك تمثل تحويلات المهاجرين نحو (6%) من الناتج مقابل (1%) دولياً، والاستثمار الأجنبي المباشر ما بين (2%) و(8%). من جهة أخرى،

[1] مقدم المداخلة: أ.د. وليد عبد مولاه – مستشار في الجهاز الفني – المعهد العربي للتخطيط.

يجدر التذكير بأن صادرات الدول العربية تشكو من تركز عالي، حيث تشكو الدول النفطية من تركز في سلعة واحدة، وتشكو بقية الدول من تركز جغرافي للشركاء التجاريين مما يعني أن انكماشهم الاقتصادي وتراجع أسعار الموارد الأولية سيؤدي إلى تراجع شديد في الصادرات وكل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها. هذه النقطة المنهجية الثانية تعني أن تدهور ميزان المدفوعات سيكون سريعاً وإلى حدود خطيرة في بعض الدول مما تستدعي توجيه السياسات التحفيزية بالأساس إلى القطاعات المنفتحة التي تعاني أكثر من غيرها ولمدة أطول إلى حين التعافي الاقتصادي العالمي مع توقع تعافي القطاعات ذات التوجه الداخلي بشكل أسرع.

ثالثاً، تشكو أغلب الاقتصادات العربية اليوم من عجز موازنة مزمن وآخر مستجد، مما أدى إلى تزايد حجم الدين العام على نحو يمثل مخاوف حقيقية في عديد من الدول، وهذا يطرح اشكالية تمويل السياسات التحفيزية المكلفة. وقد شهدنا توجها صريحاً نحو مزيد الاقتراض، بالإضافة إلى التوجه إلى فرض ضرائب جديدة واقتطاع جزء من رواتب الموظفين، وكذلك اعادة هيكلة الموازنات وتخفيضها بقوة في بعض الدول. وهذا يستدعي الحذر في تمويل سياسات التحفيز لأنها ستمثل أعباء إضافية على خدمة الدين قد تصل سريعاً في بعض الدول إلى حافة عدم القدرة على السداد، وبشكل يهدد استدامة التنمية فيها. من جهة أخرى لابد من التنبه إلى ضرورة الابتعاد عن الإجراءات التي من شأنها تعطيل الاستثمار أو الاستهلاك لأنها عناصر الطلب الداخلي الضرورية للتعافي الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى ضرورة التوجه نحو سبل التمويل التشاركي البديل على غرار الصكوك الاسلامية والتمويل الجماعي والشراكة مع القطاع الخاص.

رابعاً، تتميز الدول العربية بنمو اقتصادي متوسط خلال العقدين الاخيرين، ولكن كان الأكثر تذبذباً والأقل قدرة على خلق مواطن العمل اللائق، مما أدى إلى تصدر المنطقة العربية معدلات البطالة دولياً، وخاصة لدى الشباب. وستدفع الأزمة الحالية دون شك بأعداد أكبر بكثير نحو البطالة، ويمكن ان يتحول جزء من هذه البطالة إلى بطالة طويلة هيكلية. بالطبع قوة النمو وقدرته على خلق الوظائف له علاقة وثيقة بالهيكل الاقتصادي وتصدر القطاعات الريعية للمشهد وتركز الاستثمار فيها وضعف تنافسية الاقتصادات العربية، وهذا يعيدنا إلى اشكاليات فشل السوق Market Failure المرتبطة بالبيئة الاستثمارية والاحتكار في الأسواق وغيرها من تشوهات السوق التي تعطل الاستثمار في القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة والتصديرية العالية بالنظر إلى مستوى المخاطر. وتستدعي هذه النقطة استهداف المحافظة على الوظائف بالقطاعات ذات كثافة العمال الأعلى في المدى القصير، وسياسات هيكلية على المدى المتوسط والبعيد لتحسين جودة النمو، لاسيما من خلال سياسات صناعية حديثة، وتعزيز قدرته على خلق العمل اللائق من خلال نمو تحولي (Structural Growth) قادر على حلحلة الهيكل الانتاجي نحو قطاعات تنافسية أكثر وذات قدرة على خلق القيمة المضافة والتصدير.

خامساً، تشير نوعية المؤسسات في الدول العربية إلى تعاظم البيروقراطية وضعف القدرات التخطيطية المتعلقة بجودة وتوافر احصاءات دقيقة شهرية وفصلية تغطي كافة القطاعات من جهة، وعدم الاعتماد على تقييم السياسات المقترحة بشكل قبلي وبعدي في ظل غياب النمذجة من جهة أخرى، على نحو يجعل عملية صنع السياسات محفوفة بمخاطر أكبر. وتستدعي هذه النقطة ضرورة اختيار الإجراءات بحذر والتي يمكن تنفيذها بسرعة وفعالية أكبر دون تعطيل من قبل البيروقراطية أو لقلة التمويل كما شاهدنا في بعض الدول. كذلك تستدعي هذه النقطة ضرورة تقييم أثر الإجراءات عن كثب وتصحيحها باستمرار.

سادساً، تجدر الإشارة إلى حجم القطاع غير الرسمي في الدول العربية غير النفطية بالأساس، والذي يجعلها خارج حسابات الإجراءات النقدية والمالية التقليدية، يضع جملة من التحديات الإضافية نظرا لهشاشته، مما يستدعي ضرورة صياغة سياسات حمائية على الأقل للمحافظة على حد أدنى من القدرة المعيشية على المدى القصير. وعلى مدى أطول، لا بد من تحويل هذه السياسة الحمائية إلى سياسة تمكينية بالإضافة إلى ضرورة التوجه نحو تأهيل القطاع (Formalizing) وتحويله إلى قطاع منظم، لاسيما من خلال إعفاءات ضريبية وتوفير التمويل الميسر وتبسيط استخراج التراخيص وتيسير بيئة الاعمال.

سابعاً، يبدو أن التركيز النشاط خلال السنوات الأخيرة على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبين اليوم أنه لم يكن الخيار الأمثل بالنظر إلى هشاشة هذا القطاع، وإلى اغفال أهمية الشركات الكبيرة بالنظر إلى أهمتها في احداث تغيير حقيقي في هيكل الانتاج والاستثمار والتشغيل قادرة على كسر حلقة القطاعات الريعية.

إجمالاً، تستدعي الأزمة الحالية صياغة وتصميم سياسات تعافي سريعة منضبطة ودقيقة لتسريع النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة ضمان سيولة القطاع المصرفي لتفادي تفشي الأزمة من القطاع الحقيقي إلى القطاع المالي والتي يمكن أن تكون تداعياتها أخطر. أما على المدى المتوسط والطويل، فلابد من صياغة استراتيجية متكاملة لإعادة ترتيب الأوراق لإكساب الاقتصادات العربية منعة واستدامة وعدالة اجتماعية أكبر من خلال تحويلها من اقتصادات ريعية إلى اقتصادات منتجة وتنافسية، وهو ما يجرنا إلى كافة مجالات الإصلاح في بناء رأس المال البشري والإصلاح المؤسسي والتنويع الاقتصاد وتوطين التكنولوجيا.

المحور الثاني: تقييم التوازنات الاقتصادية والمالية والدين العام الحالية في ظل جائحة كورونا، ومناقشة سياسات تحقيق ذلك التوازن[2]

يتفق المختصون على أن جائحة كورونا (COVID-19) قد شكلت أعنف صدمة يتعرض لها الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير في سنة 1929. وتشير أخر بيانات صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي سوف يعرف تراجعاً يقارب (5%بالسالب) سنة 2020 وهو ما يمثل خسارة حوالي 12 ترليون دولار أمريكي. أما منظمة العمل الدولية فإنها تتوقع تراجع معدلات التشغيل بنحو (10.5%) وهم يمثل خسارة حوالي 305 مليون وظيفة نتيجة الإغلاق الاقتصادي الذي طبقته أغلب الدول منذ بداية عام 2020 وذلك لاحتواء الفيروس. كما تهدد الجائحة دخل حوالي 1.5 مليار عامل في القطاع غير الرسمي. أما البنك الدولي يتوقع ارتفاع عدد الفقراء بنحو 33 مليون ليصل إلى 665 مليون جراء الجائحة.

لا يختلف وضع الدول العربية كثيراً عما يحدث لباقي الدول علماً بأن قدرتها على المواجهة أقل وذلك لضعف اقتصاداتها بالرغم من أن انتشار الوباء فيها يعد أقل من عديد من دول العالم الغربية. ونظراً لتأثير الجائحة على الطلب العالمي على النفط والغاز فان تأثر الدول العربية سيكون أقوى حتى في حال الدول غير النفطية وذلك لانهيار قطاع السياحة وتحويلات المهاجرين من دول الخليج وأوروبا.

كما تراجع النمو الاقتصادي العربي بشكل ملحوظ بعد أزمة 2014من متوسط (3.2%) سنوياً للفترة 2010-2013 إلى (2.6%) للفترة 2014-2018، وذلك نتيجة الضعف الهيكلي، والذي انعكس في ضعف الإنتاجية وعدم قدرة الاقتصادات على توليد مستوى من الادخار يسمح بتمويل التنمية ذاتياً دون اللجوء إلى مراكمة الديون الداخلية والخارجية. كما تعرف عديد من الدول العربية خاصة غير النفطية ارتفاع وتائر الانفاق العام وعدم القدرة على رفع الإيرادات مما ولد عجزاً هيكلياً في الموازنات العامة. كما تعرف الدول العربية اعتماداً كبيراً على الواردات وتواضعاً في قدراتها التصديرية مما ولد أيضاً عجزاً هيكليا في الميزان الجاري للمدفوعات. فجوة الموارد (الفرق بين الادخار والاستثمار) ولدت فجوة داخلية وفجوة خارجية. أدى تراجع فائض الموارد في الدول النفطية بعد 2014 إلى ظهور عجز في متوسط نسبة رصيد الموازنة (الفجوة الداخلية) وكذلك في متوسط معدل الميزان الجاري لميزان المدفوعات (الفجوة الخارجية) علماً بأن بعض الدول النفطية لازالت تتميز بفائض في موازينها بالرغم من تراجعها. أما بالنسبة للدول غير نفطية فإنها تعرف عجزاً هيكلياً طويل الأمد في موازينها الداخلية والخارجية مما يؤشر على تأثرها بشدة بجائحة كورونا. بالرغم من أن العالم يعيش في مرحلة تباطئ فان هنالك عدد من الدول العربية التي تعرف معدلات تضخم مرتفعة مما يزيد من تعقيد آثار أزمة كورونا على الاقتصاد والمجتمع. بلغ متوسط البطالة للفترة 2014-

[2] مقدم المداخلة: أ.د. بلقاسم العباس – كبير المستشارين – المعهد العربي للتخطيط.

2018 في الدول غير النفطية (5%) و(2.4%) في الدول النفطية. كما تعاني الدول العربية غير الخليجية من انتشار البطالة حيث بلغت (13%) سنة 2018 وكذلك توسع رقعة الاقتصاد غير الرسمي والذي تشير بعض التقديرات أنه يفوق نصف الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية غير الخليجية.

ارتفع الدين العام العربي من 611 مليار دولار سنة 2010 إلى أكثر من 1156 مليار دولار سنة 2018 وذلك بمعدل نمو سنوي قدره (3.5%). كما بلغ معدل الدين العام للناتج المحلي الإجمالي (44%) سنة 2014 وارتفع بشدة إلى (74%) سنة 2018 علما أن هذا المعدل قد بلغ (105%) في الدول غير النفطية و(42%) في الدول العربية النفطية. لتقييم أثر جائحة كورونا على معدل الدين العام في الدول العربية تم استخدام معادلة ديناميكية الدين العام والتي تربط رصيد الدين العام في الفترة القادمة بمستوى رصيد الدين العام في الفترة الحالية ويضاف لها نسبة رصيد الموازنة الأولية. تم استخدام توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي وكذلك توقعات رصيد الموازنة وتوقعات التضخم للسنتين 2020 و2021 وذلك لحساب سعر الفائدة الحقيقي على الدين القائم.

تشير توقعات صندوق النقد الدولي بأن متوسط معدل النمو في الدول العربية سوف يتراجع إلى (3.5% بالسالب) سنة 2020 علماً بأن التوقع قبل الجائحة كان (2.8%) مما يعني أن الدول العربية سوف تفقد (6.3% بالسالب) من ناتجها المحلي مقارنة بسيناريو عدم حدوث الجائحة. ويتوقع الصندوق نموا قدره (4%) لسنة 2021 بافتراض أن الجائحة سوف يتم القضاء عليها خلال السنة الجارية. هذا التراجع في النمو سوف يكلف الدول العربية حوالي 177 مليار دولار سنة 2018 و157 مليار دولار سنة 2021 مقارنة مع سيناريو عدم حدوث الجائحة.

سوف يؤدي تراجع الإيرادات العامة وتفاقم الانفاق الناجم عن الإغلاق الاقتصادي ومواجهة الجائحة وتصميم برامج التعافي الاقتصادي إلى توسع رقعة عجز الموازنة في الدول العربية من (5.8 بالسالب) لسنة 2020 و2021 قبل حدوث الجائحة إلى توقع قدره (9.9 و8.8 بالسالب) بعد حدوث الجائحة. وتراجع النمو في سنة 2020 وتوسع رقعة عجز الموازنة سوف يؤدي إلى ارتفاع قوي في رصيد الدين العام في السنتين القادمتين، حيث إنه من المتوقع أن يقفز رصيد الدين العام من متوسط عربي قدره (74%) سنة 2018 إلى (79%) سنة 2020 و(97%) سنة 2021. أما بالنسبة للدول العربية غير النفطية فان معدل الدين سوف يرتفع من (105%) سنة 2018 إلى (112%) سنة 2020 و(127%) سنة 2021. هذه المستويات العالية جداً سوف تكون لها عواقب وخيمة على قدرة الدول لاستدامة الدين العام دون إصلاحات هيكلية قوية. أما بالنسبة للدول العربية والتي بلغ فيها معدل الدين العام (43%) سنة 2018 سوف يرتفع هذا المعدل إلى (58%) سنة 2020 و(72%) سنة 2021 وهو مستوى قد يتفاقم أكثر في ظل تهاوى أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المحور الثالث: تقييم الآثار السلبية لجائحة كورونا على أسواق العمل العربية واقتراح عدد من السياسات التي تساهم في تعافي أسواق العمل العربية[3]

تم التأكيد في البداية هذا المحور على طبيعة التفاوتات القائمة بين الدول العربية في جانب تركيبة سوق العمل والإشكاليات التي يعاني منها، حيث يمكن التمييز بشكل واضح بين مجموعتين من الدول تتسم الأولى بأنها دول مرتفعة الدخل ومستوردة للعمالة ولا تواجه مستويات مرتفعة من البطالة مع معاناتها من إشكالات واضحة تتعلق بتجزئة الأسواق ممثلة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين تتسم المجموعة الثانية التي تضم باقي الدول العربية بشكل عام بأنها دول متوسطة ومنخفضة الدخل وتواجه مستويات مرتفعة من البطالة إضافة لمواجهتها إشكالات واسعة في تركيبة سوق العمل أبرزها اتساع العمل غير المنظم.

يتسم سوق العمل العربي باتساعه حيث يقدر عدد العاملين فيه بنحو 124.4 مليون عامل يتركز نحو (72%) منهم في ست دول عربية، هي: مصر (21%)، السودان (15.9%)، السعودية (10.7%)، الجزائر (8.8%)، المغرب (8.7%)، العراق (7.2%). وهو ما يظهر تركز الجانب الأكبر من سوق العمل العربي (عدد العاملين) في الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض (باستثناء السعودية) وهو ما يؤشر على حجم المعاناة المتوقعة على النسبة الأكبر من العاملين نتيجة إجراءات الحد من انتشار الجائحة الممثلة في الإغلاق الاقتصادي الكلي أو الجزئي الذي مارسته كافة الدول العربية بشكل موسع لاسيما في الربعين الأول والثاني من عام 2020.

كما واجهت أسواق العمل العربية تداعيات جائحة كورونا وهي تواجه بالفعل إشكالات حقيقية موروثة ومتراكمة من مرحلة ما قبل الجائحة، والتي أسفرت عن اشتداد ومضاعفة حدة تلك التداعيات على معظم أسواق العمل العربية. وأهمها: ارتفاع معدلات البطالة عموماً وبين الشباب خاصة في الدول العربية محققة المعدلات الأعلى بين أقاليم العالم بواقع (10.5%) للأولى ونحو (27%) للثانية. وقد قدر صندوق النقد العربي (2019) عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بنحو 28.23 مليون عاطل في نهاية العام 2018. يتركز (71.4%) منهم في أربع دول هي: السودان (10.2 مليون)، اليمن (4.7 مليون)، مصر (2.9مليون)، سوريا (2.3 مليون عاطل). أخذاً في الاعتبار أن هذا العدد قدر عام 2013 بنحو 14.3 مليون عاطل، ما يعني تضاعف أعداد العاطلين عن العمل في الدول العربية خلال خمس سنوات فقط. إضافة إلى أن البطالة في عديد من الدول العربية تتسم بكونها طويلة الأجل، وأنها ترتبط ارتباطاً مباشر بظواهر اجتماعية خطيرة أبرزها الفقر. ما يبرز أن طرح سياسات التعافي لا يجب ان يقتصر على معالجة تداعيات الجائحة بل يجب إن يمتد ليعالج الإشكالات المتأصلة هيكلية الطابع في أسواق العمل العربية.

---

[3] مقدم المداخلة: د. نواف أبو شمالة – خبير أول في الجهاز الفني – المعهد العربي للتخطيط.

فيما يتعلق بتداعيات الجائحة على أسواق العمل العربية. تشير التقارير الدولية لاسيما تلك الصادرة عن منظمة العمل الدولية والاسكوا أن الدول العربية كانت هي الأعلى مقارنة بباقي أقاليم العالم في مستوى الخسائر المترتبة على إجراءات الإغلاق الاقتصادي الكلي والجزئي لمواجهة انتشار جائحة كورونا، وفق معيار الخسائر في ساعات العمل بنسبة تبلغ نحو (8.1%) وان الدول العربية معرضة لفقد وتسريح نحو 1.7 مليون وظيفة حتى نهاية العام 2020، الأمر الذي سيترتب عليه ارتفاع البطالة بنحو (1.2%). وتتركز تلك الوظائف في قطاعات وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة، والفنادق، والمطاعم، والمقاهي، وخدمات النقل، وخدمات البناء والتشييد، إضافة للورش والمصانع والصناعات الخفيفة.

كما تم طرح حزم سياسات المعالجة في هذا الشأن التي تضمنت: حزم عاجلة تستهدف تفكيك الاختناقات وإعادة الانسيابية لحركية الأسواق عبر دور حكومي فاعل في دفع وتنشيط الطلب الكلي، يتمحور حول تحديد القطاعات الأكثر تضرراً، وخلق آليات أكثر قدرة على تحديد مختلف الفئات المتضررة، لصياغة برامج التدخل ذات الطابع الطارئ أو العاجل (وهو نمط قائم بالفعل في الممارسات الحالية للدول العربية). وتوسيع حجم حزم التمويل المقدم لدعم الوظائف للعاملين لحسابهم من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. كون أن هذه المؤسسات هي الأكثر تضرراً وهي الأعلى ضمن أولويات التمويل في الدول المتقدمة والصاعدة. بمعنى أن هذه الحزمة تنطلق مستهدفة خفض الكلفة على مؤسسات الأعمال وذلك وفق قدرات وإمكانات الدول وحيزها المالي المتاح (دعم الأجور، إعفاءات ضريبية وربطها بالاحتفاظ بالعمالة – تقنين تخفيضات بالتشاور في معدلات الأجور). إضافة لتوسيع نطاق الحماية الموجه بشكل محدد لحماية العاطلين عن العمل في الدول العربية، حيث اتسمت هذه الممارسة بالمحدودية سواء في عدد الدول التي تتبناها أو في الفئات التي تستهدفها. وهي الممارسة التي تمت بوضوح في البحرين ثم الأردن والكويت والسعودية، إضافة لكون أن أشكال الحماية وتشريعاتها تقتصر عموماً في الدول العربية لتؤمن الحماية للعاملين في القطاع الحكومي، وبدرجة أقل العاملين بعقود منتظمة في القطاع الخاص الرسمي/المنظم، في حين تستبعد أطر الحماية والتشريعات العاملين في القطاع غير المنظم، والقطاع الخاص غير المنظم/العاملين لحسابهم.

أما مجموعة الحزم الأخرى فهي تتسم بأنها أطول أمداً تتضمن أربع حزم فرعية تستهدف الأولى منها التوجه نحو سياسات العمل الانتقائية الطابع الهادفة لاستحداث الوظائف التي تتوافق ومتطلبات الاستدامة، بحيث يتم السعي لتحقيق النمو في كل من: ثنائيات (الناتج، والوظائف، والإنتاجية والأجور الحقيقية). مع مراعاة: أولوية القطاعات والأنشطة التي تتمتع بمزايا نسبية وفق هيكل المزايا التقليدية القائم في الدولة ما قبل الجائحة، والقطاعات أو الأنشطة التي تتسم بكونها الأكثر قدرة على خلق الوظائف، والأعلى في قيمتها المضافة ومحتواها التقاني، والأسرع نمواً، والأكثر قدرة على حث الأنشطة ومن ثم وظائف أخرى. كما يمكن إضافة معايير انتقائية أخرى مثل (الفئات العمرية، أو المناطق الجغرافية).

وتستهدف الحزمة الفرعية الثانية تعزيز سياسات مواءمة وتوجيه الباحثين عن العمل في الدول العربية نحو أطر التوظيف الدولية عن بعد، بما يقتضيه ذلك من تدخل عاجل لمواءمة مخرجات العملية التعليمية وتدعيمها بأدوات ومهارات التواصل التكنولوجي والتكنولوجيا الرقمية ومتطلباتها (على الأقل للطلاب في عام التخرج). حيث أظهرت وأكدت الجائحة ما سبق رصده لاسيما خلال العقد الماضي من التوجهات نحو هيكل مغاير لوظائف المستقبل (وظائف القرن الواحد والعشرين) حيث الاستخدام المكثف للمعارف والتكنولوجيا، وعدم الارتباط بالجغرافيا (العمل عن بعد).

في حين تسعى الحزمة الفرعية الثالثة إلى إعادة توجيه نمط النمو الاقتصادي في الدول العربية ليكون نموا غنياً بالوظائف، فرغم تحقيق الدول العربية كمتوسط نموا قدره نحو (4.15%) كمتوسط سنوي للفترة 1990 – 2018 متجاوزاً نظيره العالمي (3.6%). إلا أنه لم ينعكس ليحد من البطالة التي بقيت هي الأعلى بين أقاليم العالم. وجاء النموذج التنموي في الدول العربية فيما عرف اقتصاديا بالنمو غير المولد للوظائف (Jobless Growth) حيث النمو في الناتج، وكذلك في عدد العاطلين (Output – Employment Lag). وهو ما يتطلب حفز عملية التنويع في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية القائمة في الدول العربية صوب الأنشطة الأعلى قيمة وتقانة، بمعنى آخر تلك التي ترتبط بجودة رأس المال البشري (قائد النمو الاقتصادي في تطبيقات وممارسات الدول المتقدمة والصاعدة، وكذلك في الفكر الاقتصادي المعاصر، ومصدر ثروات الأمم).

أخيراً، حزم السياسات الموجهة للمعالجة الجادة للإشكالات المتعلقة بالعاملين ضمن القطاع غير المنظم الذين يمثلون ما يزيد عن (66%) من إجمالي عدد العاملين في الدول العربية، من خلال استراتيجيات متدرجة تقوم على الحوار الثلاثي بين الحكومات وممثلي الأعمال وممثلي العاملين. وهو الأمر الذي سيسهل من مهام الدول في مواجه الجائحة وغيرها من أزمات المستقبل وتقاسم عادل لكلفة أعبائها. حيث أظهرت الجائحة شد الهشاشة لدى العاملين ضمن هذا القطاع ولجوؤهم إلى "الخيارات الصعبة" حيث التضحية بضرورات حياتية نتيجة انقطاع أو تراجع الدخل. وقد أكد هذا المحور على ان المعالجة الجوهرية لظاهرة العمل غير المنظم يجب أن تؤسس للفهم العميق لمبررات نشأة ونمو هذا القطاع، والتي تتمحور في جانبها الأساسي حول عوامل طاردة من الإطار المنظم تتمثل بالنسبة للعاملين لحسابهم في قيود واشتراطات وتكاليف عالية للنشاط، التي تتمثل بالنسبة للعاملين في عدم وجود فرص للعمل أساساً ضمن القطاع المنظم نتيجة قصور النمو أو طبيعته غير الغنية بالوظائف. وقد يتطلب إتمام عملية تحويل العاملين من إطار العمل غير المنظم إلى نظيره المنظم استراتيجيات متتابعة ومتدرجة لتتلاءم مع طبيعة الموارد والقدرات المتاحة على مستوى كل دولة، والتي يجب أن يتم معالجتها أيضاً ضمن الحوار بين الشركاء في سوق العمل وبما قد يتضمنه ذلك من تأسيس آليات جديدة تكون أكثر تأهيلاً ومرونة وصلاحيات تتم بين الأطر الرسمية ممثلة في الحكومة والبنوك من جانب، والأطر غير الحكومية ممثلة في مؤسسات المجتمع المدني من جانب آخر.